

Distr.: General
26 April 2016
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



دورة عام ٢٠١٦

٢٤ تموز/يوليه ٢٠١٥ - ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٦

البند ١٥ من جدول الأعمال

التعاون الإقليمي

موجز دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ

لعام ٢٠١٦

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل طيه موجز دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في

آسيا والمحيط الهادئ لعام ٢٠١٦.



الرجاء إعادة استعمال الورق

110516 090516 16-06666 (A)



موجز دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ لعام ٢٠١٦

[الأصل: بالإنكليزية والروسية والصينية والفرنسية]

موجز

تباطأت وتيرة النمو الاقتصادي في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ في السنوات الأخيرة إلى حد كبير، ومن المتوقع نتيجة للغموض الذي يحيم على هذا النمو، أن يستقر عند حوالي ٥ في المائة لعامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧. وعلى الرغم من أن ركود الصادرات قد ساهم إلى حد كبير في تباطؤ النمو، فإن هذا الركود يبرز أيضا اعتدال الطلب المحلي. وهناك مجموعة من المخاطر السلبية التي قد تهدد حتى هذه التيرة المعتدلة نسبيا من النمو. وتتمثل المخاطر الرئيسية التي نوقشت في دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ لعام ٢٠١٦ فيما يلي: التوقعات غير المؤكدة إلى حد ما بالنسبة للاقتصاد الصيني في ظل هشاشة الانتعاش الاقتصادي العالمي؛ والتقلبات في أسعار الصرف، التي تعزى جزئيا إلى انخفاض أسعار النفط بالنسبة لمصدري السلع الأساسية؛ وزيادة ديون الأسر المعيشية الخاصة وديون الشركات؛ وغموض مسار الزيادات في أسعار الفائدة التي تنتهجها الولايات المتحدة الأمريكية.

وقد عمد العديد من الاقتصادات، بالاستفادة من انخفاض معدلات التضخم، إلى تخفيض أسعار الفائدة من أجل دعم النمو. بيد أن الدراسة تحتج بأنه سيكون من الصعب زيادة هذا التخفيض بسبب الاعتبارات التي تتعلق بتدفق رؤوس الأموال إلى الخارج والاستقرار المالي. وعلى الرغم من أن لدى العديد من الحكومات الحيز المالي الكافي لزيادة النفقات الإنمائية في مجالات كالتعليم والصحة والهياكل الأساسية، فإنها تحتاج أيضا إلى توسيع القاعدة الضريبية، ولا سيما تعزيز المواقف المالية للتكيف مع آثار التباطؤ الاقتصادي على الفقر وانعدام المساواة وآفاق فرص العمل.

وتبرز الدراسة أيضا أن التحديات المتعددة الجوانب التي تنشأ نتيجة لتنامي الطبقة الوسطى والتوسع الحضري السريع في منطقة آسيا والمحيط الهادئ ستختبر قدرات الحكومات على إنعاش النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة.

وتشير الدراسة نقطة هامة تتمثل في أن الحكومات ستحتاج من أجل تعزيز النمو الاقتصادي في آسيا والمحيط الهادئ والسعي بصورة فعالة لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، إلى إيلاء أولوية أعلى للطلب المحلي والإقليمي. وتتطلب زيادة الطلب المحلي رفع

مستويات الإنتاجية وزيادة متناسبة في الأجور الحقيقية. ويساهم تعزيز الإنتاجية أيضا في نجاح عدد من أهداف التنمية المستدامة. كما سيؤدي الاستثمار في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الوقت نفسه، إلى تعزيز نمو الإنتاجية، مما سيؤدي إلى إيجاد حلقة إيجابية بين التنمية المستدامة والإنتاجية والنمو الاقتصادي.

وتؤكد الدراسة، بالتشديد على ضرورة زيادة إنتاجية العمل في الزراعة، أهمية التصنيع، وخاصة في المناطق الريفية. وتحذر الاقتصادات النامية من التحول السريع نحو قطاع الخدمات وتحقيق قفزات واسعة في الصناعات التحويلية، وتحتوي على العديد من المقترحات لزيادة الإنتاجية، بما في ذلك التأكيد على أهمية التعليم عالي الجودة لتشجيع الابتكار وتعزيز المهارات.

أولا - مقدمة

١ - يعتبر النمو الاقتصادي الشامل للجميع والمستدام ضروريا لنجاح خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. كما يعتبر الأداء الاقتصادي القوي والثابت ضروريا أيضا لتنفيذ خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية واتفاق باريس بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. بيد أن وتيرة التوسع الاقتصادي في آسيا والمحيط الهادئ قد تباطأت في السنوات الأخيرة إلى حد كبير. ولذلك، فإن تنشيط النمو الاقتصادي هو أمر حيوي لتنفيذ هذه الاتفاقات التحويلية العالمية الجديدة الثلاثة.

٢ - وتبرز دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ لعام ٢٠١٦ أهمية زيادة الإنتاجية من أجل تنشيط النمو الاقتصادي ودعم التنمية المستدامة. وتقدم تحليلا مفصلا للعوامل التي أدت إلى تباطؤ النمو الاقتصادي والإنتاجية في الآونة الأخيرة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وتبحث في آثارها على الفقر وانعدام المساواة وآفاق فرص العمل. وتشمل المخاطر الرئيسية ما يلي: التوقعات غير المؤكدة إلى حد ما بالنسبة للاقتصاد الصيني في ظل هشاشة الانتعاش الاقتصادي العالمي؛ والتقلبات في أسعار الصرف، التي تعزى جزئيا إلى انخفاض أسعار النفط بالنسبة لمصدري السلع الأساسية؛ وزيادة ديون الأسر المعيشية الخاصة وديون الشركات؛ وغموض مسار الزيادات في أسعار الفائدة التي تنتهجها الولايات المتحدة الأمريكية.

٣ - كما تستكشف الدراسة القضايا المتعلقة بتنامي الطبقة الوسطى، والتوسع الحضري السريع كأمانة على التحديات متعددة الجوانب التي تواجه تحقيق التنمية المستدامة، وتوضيح الفرص المتاحة لإحياء النمو الاقتصادي الذي يقوده الطلب المحلي. وتقدم الدراسة من أجل إبراز التنوع في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، تحليلا مصنفًا حسب نوع القضايا والتحديات التي تواجه كلا من المناطق الفرعية الخمس، مما يتيح الفرصة للتعلم من مجموعة متنوعة من الخبرات واعتبارات السياسة العامة. وتشمل هذه التحديات ما يتعلق منها بشيخوخة السكان وتمويل المعاشات التقاعدية في شرق وشمال شرق آسيا، والتنويع الاقتصادي وتطوير قطاع الخدمات في شمال ووسط آسيا، والكوارث الطبيعية، وآليات تقاسم المخاطر في المحيط الهادئ، والمشاركة في القوة العاملة النسائية في جنوب وجنوب غرب آسيا، وإصلاحات السياسة الضريبية والإدارة في جنوب شرق آسيا.

٤ - وتحتج الدراسة بأن دعم النمو الاقتصادي في آسيا والمحيط الهادئ في ظل الأوضاع الاقتصادية العالمية الهشة، يحتاج إلى إيلاء أولوية أكبر لتنشيط الطلب المحلي والإقليمي، وبأن زيادة الطلب المحلي سوف تتطلب رفع مستويات الإنتاجية وتحقيق زيادة مماثلة في الأجور

الحقيقية. وعلى الرغم من أن تعزيز الإنتاجية سيسهم في نجاح عدد من أهداف التنمية المستدامة، فإن الاستثمار في تحقيق هذه الأهداف سوف يؤدي أيضا إلى تعزيز نمو الإنتاجية، وإيجاد حلقة إيجابية بين التنمية المستدامة والإنتاجية والنمو الاقتصادي.

ثانيا - الآثار المترتبة على التباطؤ الاقتصادي في الآونة الأخيرة والتوقعات

ألف - ديناميات النمو الاقتصادي

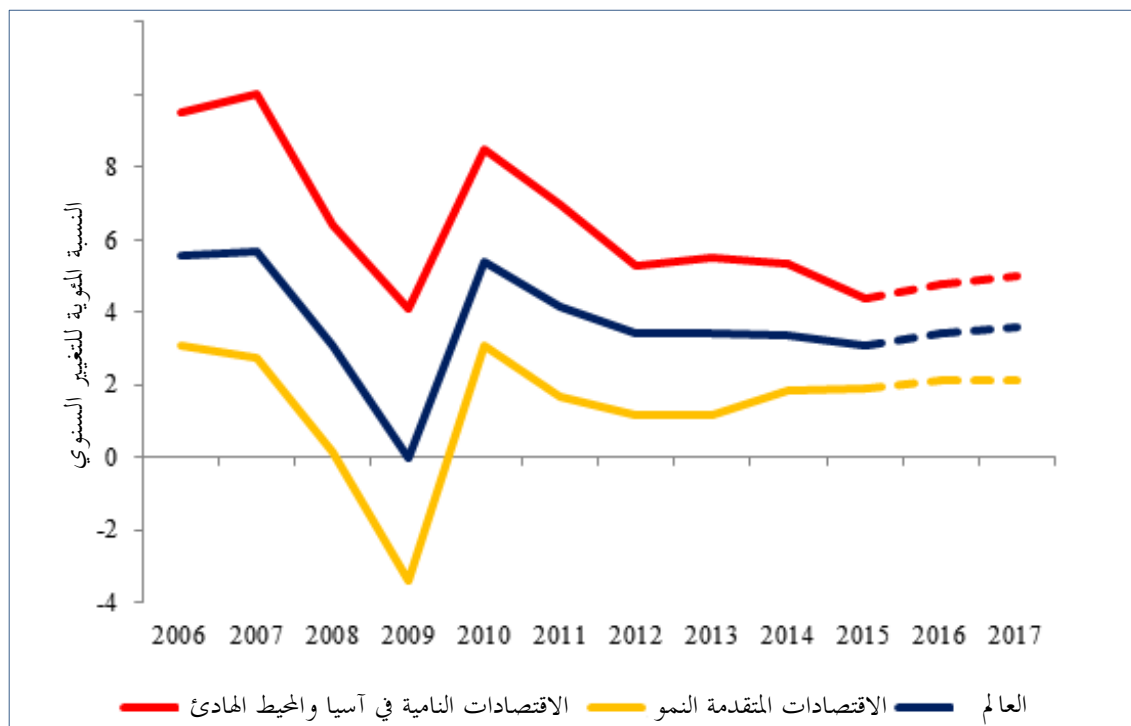
٥ - تعتبر توقعات النمو الاقتصادي للاقتصادات النامية في المنطقة مستقرة بوجه عام لكنها مشوبة بعدم اليقين. وفي ضوء الزيادة التي تقدر بنسبة ٤,٦ في المائة في عام ٢٠١٥، من المتوقع أن يحقق النمو الاقتصادي في عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧ زيادة هامشية إلى ٤,٨ في المائة و ٥ في المائة على التوالي. ويتمثل السبب في عدم وجود زيادة كبيرة في توقعات النمو في الاستمرار المتوقع لعدد من العوامل التي تعصف بالمنطقة. ومن أهم هذه العوامل: هشاشة الانتعاش الاقتصادي العالمي في معظم الاقتصادات المتقدمة النمو؛ واستمرار تباطؤ الاقتصاد الصيني؛ وضعف اتجاهات الاستهلاك والاستثمار في الاقتصادات الكبرى في آسيا والمحيط الهادئ؛ وانخفاض الاتجاهات في العمل والإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج.

٦ - ونظرا لتوجه النمو القائم على التصدير في العديد من الاقتصادات النامية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، فإن الانتعاش الهش في الاقتصادات المتقدمة النمو هو أحد العوامل الهامة في تأخير التعجيل بالنمو الاقتصادي (انظر الشكل الأول). ونظرا لأن التوقعات بالنسبة للاتحاد الأوروبي واليابان لا تزال ضعيفة، إلى جانب تحسن أداء النمو في الولايات المتحدة الأمريكية بشكل أفضل نوعا ما مما كان متوقعا، فإن آفاق الانتعاش القائم على الصادرات في الاقتصادات النامية في آسيا والمحيط الهادئ ستظل ضعيفة بوجه عام. وسوف تتأثر الاقتصادات القائمة على الصناعة التحويلية والتي تعتمد على التصدير في شرق وشمال شرق آسيا وجنوب شرق آسيا تأثرا كبيرا.

الشكل الأول

النمو في الاقتصادات النامية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ والاقتصادات العالمية الكبرى المتقدمة النمو،

٢٠١٧-٢٠٠٦



المصدر: توقعات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ وصندوق النقد الدولي وقواعد بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية. متاحة من www.imf.org/external/data.htm.

ملاحظة: تضم مجموعة البلدان النامية في آسيا والمحيط الهادئ اقتصادات منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ باستثناء أستراليا ونيوزيلندا واليابان. وتشمل مجموعة الاقتصادات المتقدمة النمو الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة فضلا عن أستراليا ونيوزيلندا واليابان.

٧ - يعد تباطؤ الاقتصاد الصيني بمثابة التحدي الخارجي الرئيسي الآخر الذي يواجه اقتصادات التصدير في المنطقة. ونظرا لثقل وزن الصين في الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة النامية في آسيا والمحيط الهادئ - ٤٠ في المائة من المجموع، فإن مجرد تغيير طفيف في نمو الناتج المحلي الإجمالي لديها يؤثر تأثيرا كبيرا على النمو في المنطقة. وقد كان الدافع وراء التباطؤ في الصين يتمثل جزئيا في إعادة التوازن التي تفس الحاجة إليها للحفاظ على النمو في الأجل المتوسط، بعيدا عن الاستثمار والصادرات الصافية نحو الاستهلاك، وكذلك بعيدا عن الصناعة التحويلية ونحو الخدمات. ومن المتوقع أن تحافظ الحكومة على تركيز سياستها على إعادة التوازن في السنوات المقبلة، شريطة أن يظل تباطؤ النمو تدريجيا. وهذا يعني أن السياسة النقدية وكذلك السياسة المالية ستبقى مقيدة نسبيا فيما يتعلق بدعم الاستثمار.

٨ - و يترتب على التطورات في الصين تأثيرات متشعبة على آفاق النمو في الاقتصادات النامية الأخرى في المنطقة. ومن هذه التأثيرات المباشرة، تأثير روابط الصين التجارية على القطاع العقاري. ويؤدي تباطؤ النمو الاقتصادي في الصين إلى انخفاض الطلب على المنتجات الوسيطة اللازمة للتجهيز والتصدير من الصين فضلا عن المنتجات التي تساعد على تلبية الطلب النهائي في الصين. وهناك أثر ثان على التجارة يأتي من ضعف العملة الصينية. وهذا يؤثر على صادرات الاقتصادات في المنطقة إلى الشركاء التجاريين الرئيسيين بسبب زيادة منافسة العملة. وعلاوة على ذلك، فإن انخفاض قيمة العملة الصينية يفرض ضغوطا على العملات الأخرى في المنطقة لكي تنخفض أيضا. بيد أن انخفاض قيمة العملة الصينية، ليس الحافز الوحيد للمنافسة بين العملات. ونظرا لضخامة قطاع التصدير في اليابان، فقد أدى انخفاض قيمة العملة اليابانية دورا في انخفاض أسعار الصرف الذي لوحظ مؤخرا في المنطقة.

٩ - وقد كان للتباطؤ في الصين وضعف النمو الاقتصادي العالمي معاً، تأثير قوي على الاقتصادات المعتمدة على السلع الأساسية. وقد انخفضت الأسعار العالمية للسلع الأساسية إلى المستويات التي شوهدت آخر مرة في وقت الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لعام ٢٠٠٨، والتي كانت التخفيضات في حالة النفط أكثرها حدة. وعلى الرغم من أن العوامل العالمية للعرض والطلب لعبت دورا هاما في تفسير هذه الانخفاضات، فقد كان الدافع الجديد والأكثر إلحاحا في العام الماضي يتمثل في القلق إزاء آفاق الاقتصاد الصيني. وكانت المنطقة دون الإقليمية الكبرى في آسيا والمحيط الهادئ، التي تعتمد على السلع الأساسية والتي تضررت أشد الضرر من تباطؤ الطلب على السلع الأساسية، هي شمال ووسط آسيا، في حين أن إندونيسيا وماليزيا ومنغوليا هي الاقتصادات الكبرى من المناطق دون الإقليمية الأخرى التي تضررت. وشهدت الاقتصادات التي تؤدي السلع الأساسية فيها دورا رئيسيا في الصادرات أكبر انخفاض في نمو الناتج المحلي الإجمالي بين عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥.

١٠ - وبالنظر إلى أوجه الضعف الناجمة عن الظروف الخارجية، من المرجح أن يؤدي الطلب المحلي دورا رئيسيا في دعم النمو في معظم الاقتصادات النامية في المنطقة. ومن المرجح أن يأتي بعض الدعم لتحقيق النمو في الطلب المحلي من التقدم المتوقع إحرازه في سياسات الإصلاح في الاقتصادات النامية الرئيسية في المنطقة. وتشمل هذه التدابير تبسيط الهياكل التنظيمية وبرامج الهياكل الأساسية الحكومية. بيد أن من المتوقع أيضا أن يظل دور الطلب المحلي محدودا نسبيا في السيناريو الأساسي. فمن المرجح على سبيل المثال، أن يتأثر نمو الاستهلاك والاستثمار المحليين في بعض الاقتصادات سلبا بالمستويات المرتفعة نسبيا لديون الأسر المعيشية وديون الشركات التي ما فتئت تتراكم بوتيرة سريعة خلال السنوات الأخيرة.

وستتوجه جزء أكبر من دخل الأسر المعيشية وأرباح الشركات في الفترة المقبلة نحو سداد الديون، مما سيزيد من تقييد زخم الطلب. كما سيستمر أيضا تأثر الاستثمار بعدم اليقين عموما فيما يتعلق بمستقبل الاقتصاد العالمي، حيث سيظل المستثمرون متخوفين من اتخاذ قرارات طويلة الأجل، وكذلك بالطاقة الفائضة وانخفاض معدلات الاستخدام في بعض الحالات.

١١ - ويعتبر انخفاض أسعار الفائدة، ووفرة السيولة، وزيادة فرص الحصول على القروض عبر الحدود والوصول إلى أسواق رأس المال الدولية، بمثابة الدوافع الرئيسية للزيادات الحادة في ديون الأسر المعيشية وديون الشركات. وفي أعقاب الأزمة المالية والاقتصادية العالمية التي شهدتها عام ٢٠٠٨، أدى التمويل بالاقتراف دورا مهما في إدامة معدلات النمو الاقتصادي المرتفعة في المنطقة. وفي حين أن هذا العمل هو أمر مستصوب في جزء منه، حيث يبرز التنمية المالية في المنطقة، فإن الأحداث التي وقعت في السنة الماضية، كانخفاض قيمة العملة الصينية وزيادة أسعار الفائدة في الولايات المتحدة الأمريكية، كشفت المخاطر المرتبطة بارتفاع معدلات الديون، من حيث الاستقرار المالي وآفاق النمو في المستقبل.

١٢ - وسيتعين على الحكومات، بغية كفاءة النمو المستدام والاستقرار المالي، أن تتخذ مجموعة من التدابير الشاملة لمعالجة هذه المسألة المتمثلة في تزايد الدين الخاص بصورة حادة. وينبغي أن تشمل أولويات السياسات العامة تحسين رصد التزامات الأسر المعيشية والشركات وأصولها، والاستخدام الفعال للأدوات الاحترازية على مستوى الاقتصاد الكلي وأدوات إدارة تدفقات رأس المال. كما يمكن أن يعمل واضعو السياسات على زيادة اهتمامهم بالمخاطر القطاعية التي تتعرض لها المصارف، بالإضافة إلى كفاية رأس المال عموما، مع مراعاة الالتزامات المحتملة على صعيد المالية العامة. بيد أن التدابير التقشفية المفاجئة قد تزيد من تقييد قدرات القطاع الخاص على تقديم خدمات الديون وتزيد من مخاطر الديون بوجه عام. ولذلك، يوصى باتباع نهج تدريجي ولكنه شامل. وينبغي في الوقت نفسه، أن تستمر التنمية المالية للمنطقة من خلال تعزيز التعاون والتكامل.

باء - التضخم والسياسة النقدية

١٣ - في ضوء ما سبق، يُتوقع أن يشهد التضخم في اقتصادات منطقة آسيا والمحيط الهادئ النامية مزيدا من الهبوط ليصل إلى ٣,٧ في المائة في عام ٢٠١٦، بالمقارنة مع ٤,١ في المائة في عام ٢٠١٥، الذي يمثل أقل معدل لعدة عقود. ويفسر الهبوط الشديد في الأسعار العالمية للسلع، ولا سيما النفط الخام، هذا الانخفاض بشكل أساسي. وفي حين أن التضخم منخفض في المنطقة ككل، هناك تباين كبير فيما بين المناطق دون الإقليمية والاقتصادات، ويشكل

الاعتماد على السلع الأساسية محركا هاما. فعلى سبيل المثال، تسبب ضعف أسعار السلع الأساسية في الاقتصادات التي تصدر كمية كبيرة من هذه السلع، في إضعاف معدلات التبادل التجاري وأداء الحسابات الخارجية، مما أدى إلى انخفاض حاد في قيمة العملات وارتفاع في معدلات التضخم.

١٤ - وإذا تساوت جميع الظروف، فإن البيئة التي تتسم بانخفاض النمو والتضخم عموما في المنطقة توحى بأن هناك مجالا لمزيد من تيسير السياسة النقدية. وفي الواقع، واصل العديد من الاقتصادات تخفيض الأسعار الرسمية للفائدة، غير أن هذا لم يؤدي في حقيقة الأمر إلى ارتفاع النمو الاقتصادي حتى الآن. بيد أن الاعتبارات المتصلة بالاستقرار المالي في العديد من الاقتصادات، ستؤثر على أسلوب إدارة السياسة النقدية، في سياق ارتفاع مستويات الديون الخاصة. ويمكن أن يؤدي موقف السياسة النقدية الذي ظل متساهلا إلى حد كبير لزمّن طويل جدا، إلى تقويض الاستقرار المالي الداخلي، بسبب ميل الشركات والأفراد إلى اتخاذ قرارات استثمارية تنطوي على مخاطر أكبر، بينما تبدو ميزانيتهم العمومية أقوى مما قد تبدو عليه من ناحية أخرى. وتتسم الحاجة إلى تحقيق التوازن بين دور السياسة النقدية في دعم النمو الاقتصادي وضمان الاستقرار المالي أهمية خاصة في الاقتصادات التي تكون فيها مستويات ديون الأسر المعيشية و/أو ديون الشركات مرتفعة نسبيا بالفعل أو آخذة في الارتفاع بسرعة.

١٥ - وفي هذا السياق، يجدر إبراز المخاطر الناشئة عن الزيادات التدريجية، وإن كانت متوقعة، في أسعار الفائدة في الولايات المتحدة الأمريكية. وستضع هذه الزيادات ضغطا على رؤوس الأموال يؤدي إلى تدفقها إلى خارج المنطقة، ونتيجة لذلك، يمكن أن تؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة في المنطقة. واحتمال زيادة تكاليف التمويل المحلي لا يشير بالخير بالنسبة لنمو الطلب المحلي، ولا سيما الاستثمار الثابت. بيد أنه إذا اختارت الاقتصادات الإبقاء على أسعار الفائدة، فإنها قد تواجه ضغوطا أكبر على أسعار الصرف. وهذا التوتر في الاعتبارات السياسية هو ما يزيد من عدم التيقن، الذي يلحق أشد الضرر بالاستثمار.

جيم - العمالة والفقر وعدم المساواة

١٦ - رغم ثبات النمو الاقتصادي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، فإنه ليس من الواضح ما إذا كان شاملا للجميع بما فيه الكفاية. ومن المجالات الرئيسية المثيرة للقلق عدد الوظائف المستحدثة ونوعيتها. فنمو العمالة في عام ٢٠١٥ لم يتجاوز ١,١ في المائة (أو ٢١,٣ مليون وظيفة) بالنسبة للمنطقة ككل. ومن العوامل الرئيسية لتشكيل معدلات العمالة الضعيفة في المنطقة انخفاض مشاركة القوة العاملة، ويرجع ذلك جزئيا إلى بقاء عدد أكبر من الشباب في

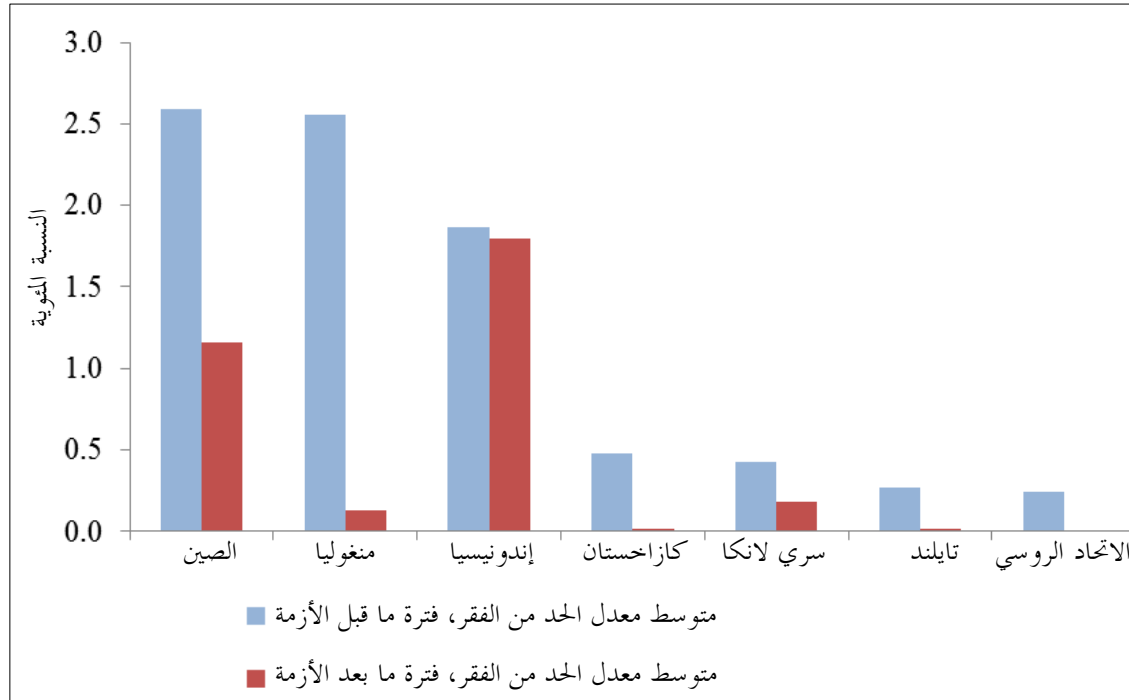
المدارس قبل دخول سوق العمل لمدة أطول من السابق. وعلى الرغم من هذا الجزء الإيجابي من التعليل، فإن الشباب الذين يبحثون عن عمل يواجهون تحديات كبيرة، كالعامل في وظيفة سيئة الأجر ولا تستغل إمكاناتهم بشكل كامل. ورغم تدني نمو الوظائف في آسيا والمحيط الهادئ في عام ٢٠١٥، فقد أحرز تقدم متفاوت في تعزيز نوعية العمل. وتنتشر العمالة الهشة في صفوف الذين يعملون لحسابهم الخاص أو المساهمين في أعمال الأسرة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ النامية، وتنطوي عادة على ترتيبات عمل غير رسمية دون حماية قانونية أو اجتماعية. كما أن النساء أكثر عرضة من الرجال للعمل في وظائف هشة.

١٧ - ويسهم التباطؤ الاقتصادي والتحديات التي تواجه العمالة في إثارة شواغل بشأن مدى الحد من الفقر وتزايد عدم المساواة في المنطقة في السنوات الأخيرة. فالنمو الشامل للجميع لا يتطلب فقط نموا اقتصاديا قويا، بل يحتاج أيضا إلى توسع اقتصادي يصل إلى أفقر شرائح السكان ويخفف من انعدام المساواة. وتشير البيانات المتاحة إلى أن بعض الاقتصادات النامية الرئيسية في المنطقة، التي تمثل نسبة كبيرة من السكان في آسيا والمحيط الهادئ، شهدت اتجاهها متباطئا في معدل الحد من الفقر في فترة ما بعد الأزمة بالمقارنة مع الفترة الأخيرة السابقة للأزمة (انظر الشكل الثاني). وبالمثل، يبدو أن مؤشرات قياس التفاوت في الدخل، سواء من خلال معاملات جيني أو مؤشر بالما، قد ساءت في السنوات الأخيرة.

١٨ - وبصرف النظر عن الأثر المباشر لتباطؤ النمو، فإن هناك سببا مهما لتباطؤ الحد من الفقر وازدياد اللامساواة في فترة ما بعد الأزمة يتمثل في الطابع الأساسي لنموذج النمو بحد ذاته، الذي يفضل أساسا الزيادات غير المقيدة في الناتج الاقتصادي، القائمة على الاستهلاك والمدفوعة بالديون. وليس هناك خطأ متأصل في التوسع الاقتصادي القائم على الاستهلاك. غير أن المشكلة تظهر عندما تعتمد شريحة كبيرة من السكان، ولا سيما الفئات المنخفضة الدخل، اعتمادا متزايدا ومفرطا على الديون بدلا من الأجور لدعم الزيادات في الاستهلاك. وقد يكون هذا نتيجة لتجاوز الزيادات في الإنتاجية نمو الأجور، وهو ما شهده العديد من الاقتصادات النامية في المنطقة في السنوات الأخيرة، وقد أدى ذلك إلى تحول في التوازن بين العمل وحصول رأس المال في الدخل القومي، مما أدى إلى عدم المساواة في توزيع الدخل لصالح الأخيرة.

الشكل الثاني

متوسط معدل الانخفاض في نسبة عدد الفقراء الذين يعيشون على أقل من ١,٩٠ دولار في اليوم في مجموعة مختارة من اقتصادات منطقة آسيا والمحيط الهادئ، في فترتي ما قبل الأزمة وما بعدها



المصدر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، استنادا إلى مؤشرات التنمية العالمية.

ملاحظات: الاتحاد الروسي ٢٠٠٠-٢٠٠٨ و ٢٠٠٨-٢٠١٢؛ إندونيسيا ١٩٩٩-٢٠٠٨ و ٢٠٠٨-٢٠١٠؛ تايلند ٢٠٠٨-٢٠٠٠ و ٢٠٠٨-٢٠١٢؛ سري لانكا ١٩٩٥-٢٠٠٦ و ٢٠٠٩-٢٠١٢؛ الصين ١٩٩٩-٢٠٠٨ و ٢٠٠٨-٢٠١٠؛ كازاخستان ١٩٩٦-٢٠٠٨ و ٢٠٠٨-٢٠١٣؛ منغوليا ١٩٩٨-٢٠٠٧ و ٢٠١٠-٢٠١٢.

١٩ - ولذلك، فإن من المهم كفالة زيادة الأجور زيادة مطردة من أجل الحد من الفقر وانعدام المساواة، لأن الفقراء كثيرا ما يعملون في قطاعات العمل لقاء أجر بالمقارنة مع الأشخاص الأكثر ثراء الذين يعتمدون بصورة أكبر على مصادر الدخل من غير الأجور. ومن ثم، فمن المفضل اتباع نهج مدفوع بالإنتاجية وقائم على الأجور في النمو الاقتصادي، إذ أن هناك احتمالا أكبر لأن يتصدى هذا النهج لمسائل الفقر وعدم المساواة، وبالإضافة إلى دعم الزيادات المستمرة في النمو الاقتصادي. وعلاوة على ذلك، فإن بطء التقدم المحرز في الحد من الفقر، فضلا عن ازدياد اللامساواة، قد أكد الحاجة الملحة إلى مزيد من الحماية الاجتماعية في المنطقة. وإلى جانب الحاجة إلى كفالة التنمية الشاملة والمستدامة، فإن زيادة الحماية الاجتماعية ستؤدي أيضا إلى دعم الاقتصادات الإقليمية في تعزيز دور الطلب المحلي في النمو عن طريق خفض المدخرات الاحتياطية لحالات الطوارئ، ولا سيما بالنسبة للفقراء.

دال - السياسة المالية

٢٠ - يمكن أن تقدم السياسة المالية المعاكسة للدورات الاقتصادية، خلافا للسياسة النقدية، دعماً أكبر للنمو. ووقد كان فإن موقف السياسة المالية في المنطقة في عام ٢٠١٥ في الواقع، معاكساً للدورات الاقتصادية وتوسعياً إلى حد كبير. وسواء كانت السياسة المالية ترمي إلى تثبيت استقرار الاقتصاد أو دعم التنمية الوطنية، فإنه يتعين إيلاء اعتبار هام للاستدامة المالية. وإن لدى معظم البلدان النامية في المنطقة عموماً، مستويات منخفضة نسبياً من الدين الحكومي. إلا أنه مع التسليم علاوة على ذلك، بأنه ليست هناك عتبة آلية أو مقبولة عالمياً للحد من الدين العام، وأن تدابير التقشف المالي التي تسترشد بمفهوم عتبة موحدة قد أدت إلى انخفاضات حادة في الناتج في أوروبا، فقد أصبحت أهمية التمسك بعتبة معينة بالنسبة للسياسة العامة موضع شك. وفي نهاية المطاف، يحتاج كل بلد إلى تقييم التكاليف والفوائد الناجمة عن ارتفاع الدين العام؛ على سبيل المثال، تضيق هوامش التكيف مع المخاطر المحتملة مقابل السرعة في تحقيق الأهداف الإنمائية.

٢١ - ومن الاعتبارات الهامة بعد تحقيق الاستقرار هو الأثر المحتمل للسياسة المالية على توزيع الدخل والفرص وعلى النمو الاقتصادي في الأجل الطويل. ويتسم الإنفاق على التعليم والصحة والهياكل الأساسية بأهمية خاصة في هذا الصدد، وتحاول البلدان زيادة هذا الإنفاق، بطرق منها التمويل بالاقتراض أو بيع بعض أصول الدولة، إضافة إلى إعادة تخصيص النفقات وتحسين تحصيل الإيرادات. بيد أن من المهم، بالإضافة إلى التمويل، تحسين اختيار المشاريع وقدرات الإدارة والتنفيذ بوجه عام.

هاء - تنامي الطبقة الوسطى والتوسع الحضري

٢٢ - أدى النمو السريع في العقود السابقة، رغم التباطؤ في السنوات الأخيرة، إلى زيادة ملحوظة في الطبقة الوسطى في العديد من بلدان المنطقة. وقد أدت تلك الزيادة إلى إتاحة فرص محددة ومواجهة تحديات عديدة على حد سواء. فعلى الجانب الإيجابي، توفر الطبقة الوسطى تجمعا متزايداً للطلب المحلي يمكن للاقتصادات استغلاله، مما يقلل من الاعتماد على القطاع الخارجي الذي يواجه صعوبات. بيد أن الطبقة الوسطى المتنامية، التي تملك مزيداً من الدخل المتاح للإنفاق، تميل إلى طلب خدمات عامة تتجاوز الاحتياجات الأساسية، مثل الحصول على خدمات ذات جودة أفضل في مجال التعليم والصحة والمياه وخدمات الترفيه، إلى جانب الهياكل الأساسية الموثوقة للطاقة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وهذا يشكل ضغطاً على الحكومات لتقديم هذه الخدمات، ويمكن أن يؤدي إلى توترات اجتماعية، في حال وجود فجوات في التوقعات.

٢٣ - وتعتبر إدارة تغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج، وتلوث الهواء والازدحام المتصلين بزيادة استخدام المركبات، من الأمثلة الأخرى على التحديات المرتبطة بتنامي الطبقة المتوسطة. ومن الجدير بالذكر أن الفئة التي تكسب ما يزيد قليلاً على دولارين في اليوم، في المجتمعات التي يرتفع فيها التفاوت في الدخل، لا تزال في أسفل سلم توزيع الدخل، ولا تزال عرضة للوقوع في براثن الفقر إلى حد كبير، بسبب الصدمات الخارجية كالتدهور المستمر في النمو الاقتصادي وتدني آفاق العمالة والكوارث الطبيعية. وتعتبر هذه الفئة من "الفئات الانتقالية"، وتحتاج إلى الدعم المتواصل من أجل تعزيز قدرتها على الصمود. وبالتالي، سيتعين على الحكومات كفالة توفير الحماية الاجتماعية لهذه الفئة على وجه الخصوص من أجل تدعيم وضعها في فئة الطبقة المتوسطة.

٢٤ - وتعد ظاهرة التوسع الحضري السريع من السمات المميزة لظهور الطبقة المتوسطة، وعملية النمو الاقتصادي الأوسع نطاقاً في المنطقة. وقد أدت هذه العملية إلى انتقال أعداد كبيرة من الفقراء إلى المدن وإلى سرعة زيادة الطبقة المتوسطة في المدن. وعلى الرغم من المساهمة الإيجابية للمدن في النمو، فلم يستفد كل سكان المناطق الحضرية من هذا التحول. وفي العديد من المدن، لا تزال أغلبية سكان المناطق الحضرية تعتمد على القطاع غير الرسمي من أجل توفير العمالة والسكن والحصول على الأراضي والخدمات الأساسية كإمدادات المياه المأمونة ومرافق النقل.

٢٥ - ويتطلب التعامل مع هذه التحديات والديناميات المتغيرة وضع سياسات حكومية محددة. ويتمثل أحد النهج في إعادة توجيه التوسع الحضري إلى المدن الصغيرة الناشئة، والقيام في نفس الوقت بتعزيز الروابط بين المناطق الريفية والحضرية للتحرك نحو توسع حضري أكثر توازناً. أما الجزء الآخر من الحل فيتمثل في اتخاذ إجراءات داخل المدن القائمة لإعادة توجيه أنماط الاستهلاك، وتطوير الهياكل الأساسية اللازمة، وتحسين هياكل الدعم الاجتماعي. ومن الجوانب الهامة للاضطلاع بهذه السياسات الاستباقية معالجة مسألة عدم كفاية التمويل من الحكومة المحلية. وعلاوة على ذلك، يدار العديد من مدن المنطقة بموجب أطر قانونية وتنظيمية وترتيبات مؤسسية عفا عليها الزمن.

٢٦ - كما أن التوسع الحضري السريع في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ قد زاد من احتمال تعرضها للأخطار الطبيعية إلى حد كبير، بسبب تفاقم المخاطر القائمة والتسبب في مخاطر جديدة. فالكثير من المدن في المنطقة تجاوزت قدرتها على تقديم الخدمات الأساسية، مما يعرض سكان المدن، لا سيما في الأحياء الفقيرة، إلى مخاطر الكوارث. وي طرح تغيير المناخ وارتفاع مستوى سطح البحر المتوقع تحديات أخرى، لا سيما على المدن الساحلية التي يعيش

فيها حاليا أكثر من نصف السكان الحضريين في المنطقة. ويتعرض العديد من المناطق الحضرية في المنطقة للكوارث بشدة، لأن مزاياها النسبية وقدرتها التنافسية الاقتصادية قد أدت إلى تركيز كبير للأصول الاقتصادية وغيرها من الأصول.

ثالثا - منظورات من المناطق دون الإقليمية والتحديات المتعلقة بالسياسات

٢٧ - في شرق وشمال شرق آسيا، أدى التباطؤ الاقتصادي في الصين وجمهورية كوريا، إلى جانب ضعف مسار النمو في اليابان والضغط الانكماشية الشديدة، إلى هبوط وتيرة التوسع الاقتصادي في المنطقة دون الإقليمية في عام ٢٠١٥. كما أن الآفاق الاقتصادية لهذه المنطقة دون الإقليمية الموجهة نحو التصدير ليست مشرقة في الأجل القريب، لأن التجارة العالمية مرشحة للتوسع ولو بوتيرة بطيئة في السنوات القادمة. وجمهورية كوريا هي الاقتصاد الوحيد في المنطقة دون الإقليمية الذي سيشهد النمو فيه زيادة مطردة خلال عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧ في خضم تنشيط الطلب المحلي. وتتمثل أوجه عدم اليقين الرئيسية في ما إذا كان معدل النمو في الأجل المتوسط في الصين سوف يستقر عند حوالي ٦,٥ في المائة، وما إذا كان الاقتصاد الياباني سيعود إلى الركود إذا زادت ضرائب الاستهلاك في عام ٢٠١٧، كما هو مقرر. ويتمثل الجانب المشرق في أنه يوجد في معظم الاقتصادات في المنطقة دون الإقليمية مجال كاف لدعم السياسات المالية والنقدية.

٢٨ - ويعزى تباطؤ النمو الاقتصادي في الصين جزئيا إلى السياسات المتبعة. ويعتبر هذا التحول إيجابيا في الواقع ما دام التقدم الذي أحرز بشأن التنمية الاجتماعية لا رجوع عنه. ويمكن أن تنشأ حالة أكثر صعوبة في البلدان المجاورة كمنغوليا، التي ما فتئت تعتمد على طلب الصين على المعادن من أجل دعم توسعها الاقتصادي في السنوات الماضية. ونظرا للحيز المحدود لسياسات الاقتصاد الكلي اللازم لمواجهة التباطؤ في الصين، ربما يكون تباطؤ النمو في منغوليا حتميا، ويمكن أن يؤثر وتيرة الحد من الفقر. وكان تباطؤ النمو في الصين بصورة أعم، مصحوبا في الآونة الأخيرة بتزايد المخاوف وزيادة عدم اليقين الاقتصادي، على النحو المبين في عمليات بيع الأسهم بأسعار منخفضة في أسواق الأسهم العالمية في منتصف عام ٢٠١٥، ومرة أخرى في أوائل عام ٢٠١٦. ويتمثل أحد التحديات الفورية في كيفية إدارة عملية الانتقال في الصين دون التسبب بالكثير من الآثار السلبية على الاقتصاد العالمي.

٢٩ - وبالنظر إلى أن التباطؤ الاقتصادي في الصين يمر بالفعل في عامه السادس، فإن الاقتصادات في المنطقة دون الإقليمية تسعى إلى زيادة دور الطلب المحلي في دفع عجلة النمو الاقتصادي في المستقبل. وعلى الرغم من بعض الجهود الملموسة في مجال السياسة العامة

والأمثلة على النجاح، فإن التكيف لم يجر بما يكفي من السرعة. ويعزى هذا إلى حد كبير إلى أن الفترة الانتقالية تخضع لقيود العوامل الهيكلية التي تتطور ببطء شديد، كتقلص عدد السكان في اليابان، والاحتفاظ بمستوى مرتفع من مدخرات الشركات والأفراد في الصين، والإهمال النسبي للأنشطة غير التصديرية في جمهورية كوريا.

٣٠ - وتشكل مسألة شيخوخة السكان تهديدا خطيرا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة دون الإقليمية. ويتوقع أن ينخفض حجم السكان في سن العمل في جميع الاقتصادات الرئيسية على الصعيد دون الإقليمي بعد عام ٢٠٢٠ إلى حد أن عدد المسنين قد يشكل ثلث مجموع السكان بحلول عام ٢٠٣٥. وقد يكون أثر سرعة شيخوخة السكان على الاستدامة المالية كبيرا لأنه يزيد الإنفاق العام على نظم المعاشات التقاعدية للشيخوخة وخدمات الرعاية الصحية بينما يعرقل جمع الإيرادات نتيجة لتقلص حجم القوة العاملة وانخفاض معدل الادخار. وعلى الرغم من أن المنطقة دون الإقليمية تُظهر الآن على ما يبدو موارد مالية كافية، فإن المخاطر المالية تتزايد.

٣١ - وفي شمال ووسط آسيا، واجهت اقتصادات المنطقة دون الإقليمية تدهورا ملحوظا في أداء النمو الاقتصادي وزيادة في عدم استقرار الاقتصاد الكلي في عام ٢٠١٥. وفي معظم البلدان، أفضى الهبوط الشديد في الأسعار العالمية للنفط والغاز والمعادن إلى تقليص حصائل التصدير والإيرادات الضريبية، وضعف معدلات التبادل التجاري، وأدى إلى انخفاض قيمة العملات بصورة حادة وارتفاع التضخم لعدة سنوات. كما أدت الجزاءات الدولية وتوقف التقدم نحو معالجة أوجه الضعف الهيكلي إلى الركود الاقتصادي في الاتحاد الروسي. وبما أن سوق العمل الروسي يستخدم العديد من العمال المهاجرين من الاقتصادات المجاورة، فقد أدى هذا الركود إلى تضاؤل النمو الاقتصادي في الاقتصادات غير النفطية في المنطقة دون الإقليمية التي تعتمد على التحويلات.

٣٢ - وعلى الرغم من أن بعض المحللين يشيرون إلى أن الاضطراب الاقتصادي ربما بلغ أسوأ مستوياته، فإن هذه التوقعات غير مؤكدة إلى حد كبير، وتتوقف على أسعار النفط والتطورات على الجبهة الجيوسياسية. ومن الواضح علاوة على ذلك، أن المخاطر آخذة في التدهور. ونظرا لأن حصة كبيرة من الائتمانات المصرفية مقومة بالعملات الأجنبية، فقد ارتفعت أعباء الديون والقروض المستحقة بسبب انخفاض أسعار الصرف، وأدت إلى تعرض الاستقرار المالي للخطر. ومن الشواغل الرئيسية أنه لا يتوقع أن تنتعش أسعار النفط قريبا مما يعني أن الضغوط التي أعاققت النمو الاقتصادي في عام ٢٠١٥ ستستمر، لأن مجال استجابة السياسة العامة أصبح نسبيا أقل مما ينبغي بسبب ضعف المواقف المالية نتيجة للحوافز

المالية السابقة، وإيرادات الطاقة المؤقتة، ولأن السياسة النقدية تواجه معضلة في خضم ضعف النمو الاقتصادي وارتفاع معدلات التضخم واحتمال استمرار انخفاض قيمة العملات. وقد ازداد الفقر مؤخرًا في الاتحاد الروسي، ويمكن أن يستمر في الارتفاع في خضم فترة طويلة من الانكماش الاقتصادي.

٣٣ - ويعتبر الاضطراب الاقتصادي الراهن بمثابة تذكير صارخ بأن المنطقة دون الإقليمية تحتاج إلى تنويع محركات نموها خارج نطاق القطاعات القائمة على الموارد. وعلى الرغم من تحسن ترابط الهياكل الأساسية في السنوات الأخيرة، فإن هناك حاجة إلى إجراء إصلاحات من أجل إنشاء خدمات حيوية لدعم الأعمال التجارية لتكملة قطاع الصناعات التحويلية ذي القيمة المضافة العالية. ويدعو التنويع الاقتصادي إلى تحرير أسواق المدخلات والمنتجات على حد سواء. ويكمن التحدي الذي يواجه السياسة العامة في المضي قدماً بإلغاء الضوابط التنظيمية، كتييسير الدخول إلى الأسواق، مع وجود هيئات تنظيمية قوية تحمي مصالح المستهلكين وتكفل المنافسة العادلة. ولا تزال هناك أيضاً مسائل تتعلق بالحجم المستصوب للمؤسسات العامة ودورها في دفع عجلة النمو الاقتصادي في المستقبل في هذه الاقتصادات، حيث لا يزال دور الدولة مهيمنًا تاريخيًا.

٣٤ - وفي منطقة المحيط الهادئ، يعزى النمو الاقتصادي العام في عام ٢٠١٥ إلى حد كبير إلى ارتفاع إنتاج الغاز الطبيعي المسيل في بابوا غينيا الجديدة، الذي يمثل ٦٠ في المائة من الناتج في الاقتصادات النامية لجزر المحيط الهادئ. وهذا النمو، يجلب عن العيان التوسع الاقتصادي الأشد بطءًا وحتى الانكماش في بلدان أخرى. وقد جرت العادة على قلب النمو الاقتصادي، وذلك لأن النشاط الاقتصادي كثيرًا ما يكون مدفوعًا بتحركات الأسعار العالمية للسلع الأولية، وإيرادات السياحة الشديدة الحساسية للظروف الاقتصادية السائدة في اقتصادات المنشأ، والتطورات غير المتكررة، كالكوارث الطبيعية وأنشطة التعدين اللاحقة. ومن المتوقع أن تضعف توقعات النمو في الأجل القريب لأن التدفقات الرأسمالية الداخلة إلى قطاع المعادن في بابوا غينيا الجديدة قد تجاوزت مستويات الذروة، في حين أن ظروف الجفاف الناشئة عن ظاهرة النينو ستحد من زراعة الكفاف.

٣٥ - ونظرًا لصغر حجم سكان البلدان النامية في جزر المحيط الهادئ ومساحة أراضيها وموقعها الجغرافي النائي، فإنها تتعرض بشدة للأخطار الطبيعية والأحوال الجوية العنيفة كالأعاصير وأمواج تسونامي والجفاف والفيضانات. ويبلغ احتمال حدوث كارثة طبيعية في أي من البلدان النامية في جزر المحيط الهادئ كل سنة حوالي واحد من خمسة، وهو أكبر من أي من الدول الصغيرة الأخرى في العالم. وتشكل الكوارث الطبيعية، بسبب حجمها، تهديدًا

خطيرا لسبل معيشة السكان في منطقة المحيط الهادئ. وتقدر الأضرار والخسائر الناجمة عن إعصار بام، الذي ضرب فانواتو في آذار/مارس ٢٠١٥ على سبيل المثال، بحوالي ٦٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للبلد. ويشهد الأثر على الفقراء، لأنهم يعيشون في أكثر المناطق عرضة للكوارث في ملاجئ تحظى بقدر أقل من الحماية.

٣٦ - ونظرا لأن التعرض للكوارث الطبيعية يتحدد إلى حد كبير بالشروط الجغرافية، فإن السياسات العامة ما فتئت تركز على تعزيز قدرة البلد على مواجهة الكوارث الطبيعية. وقد اتخذت بلدان عديدة في هذا الصدد، تدابير حماية مالية أكبر، بينما أطلقت خطة تأمين ترتبط بالكوارث الطبيعية على الصعيد دون الإقليمي. كما تُتخذ مبادرات أخرى، كتشديد هياكل أساسية للنقل قادرة على الصمود في مواجهة الكوارث الطبيعية، وعملية ميزنة وطنية تعترف بالطابع الشامل للكوارث الطبيعية. ومع ذلك، فإن الحجم الهائل للظواهر العنيفة المتصلة بالطقس يدعو إلى إقامة شراكات أوثق وربما أكثر ابتكارا بين جزر المحيط الهادئ والمجتمع الإنمائي الدولي.

٣٧ - وفي جنوب وجنوب غرب آسيا، يكتسب اقتصاد الهند تدريجيا زخم النمو، يدعمه تقدم مطرد لكنه متفاوت بشأن الإصلاحات في مجال السياسة العامة من أجل جذب الاستثمارات الأجنبية وإحياء مشاريع الهياكل الأساسية المتوقفة. إلا أن الآثار الإيجابية غير المباشرة للنمو الأقوى في الهند على الاقتصادات الرئيسية الأخرى في المنطقة دون الإقليمية ضئيلة نظرا لروابطها التجارية والمالية المحدودة معها. وفيما يتعلق بالتوقعات في الأجل القريب، تفترض التوقعات المتفائلة أن الإصلاحات الهيكلية ستمضي قدما بوتيرة تواكب توقعات الجمهور، مما يساعد على تحسين المشاعر فيما يتعلق بالسوق. وطالما أن التخفيضات الأخيرة في سعر الفائدة لم تترجم إلى زيادة الاستثمار الثابت، فإن هناك على ما يبدو حاجة إلى إجراء المزيد من الإصلاحات لتحسين بيئة الأعمال التجارية. ويتسم دور الإصلاحات في مجال السياسة العامة في دعم النمو الاقتصادي المستقبلي بأهمية بالغة بالنسبة لهذه المنطقة دون الإقليمية بسبب المجال المحدود نوعا ما للسياسات المعاكسة للدورات الاقتصادية. بيد أنه سيتعين على مقرري السياسات أن يظلوا مدركين للآثار السلبية المحتملة لهذه الإصلاحات المترتبة على الفقراء بوجه عام والعمال ذوي المهارات المتدنية بوجه خاص.

٣٨ - وحتى الآونة الأخيرة، واجهت المنطقة دون الإقليمية ثلاث أوجه مترابطة من اختلال الاقتصاد الكلي المستمر، وهي العجز المالي الكبير وارتفاع التضخم والعجز الواسع النطاق في الحساب الجاري. وأدى انخفاض أسعار النفط إلى انخفاض في التضخم وأتاح ترشيد إعانات الوقود، فترتب على ذلك أثر إيجابي في الأوضاع المالية. بيد أن الإصلاحات الرامية إلى

تخفيف القيود في جانب العرض، كالتنقص الشديد في الطاقة وقصور الهياكل الأساسية، تتسم بأهمية حاسمة في تخفيض تكاليف الإنتاج وتعزيز القدرة التنافسية للصادرات. وستساعد هذه الإصلاحات في الأجل المتوسط على تخفيف الضغط الناجم عن تضخم التكاليف وتضييق نطاق أوجه العجز في الحسابات الجارية، وبالتالي تحقيق قدر أكبر من الاستقرار على صعيد الاقتصاد الكلي في المنطقة دون الإقليمية.

٣٩ - وعلى الرغم من الانتعاش الذي حدث مؤخرا، فإن النمو الاقتصادي في المنطقة دون الإقليمية لا يزال دون مستوى إمكاناتها الكبيرة المدعومة بسكانها الشباب وعمالها الفائزة في القطاع الزراعي. ويتمثل أحد الخيارات الممكنة لسد فجوة الناتج في زيادة معدل مشاركة المرأة في القوة العاملة، الذي يقل جدا عما هو عليه في أجزاء أخرى من العالم. وقد بُذلت جهود في مجال السياسة العامة للتغلب على الحواجز الأساسية التي تعوق عمل المرأة، كتعزيز توافر التعليم عالي الجودة وإمكانية الحصول عليه، وتوفير وسائل آمنة للنقل العام للعمل في المناطق الريفية. وثمة سياسات أخرى مصممة للتعويض عن مشكلات المرأة عن العمل، كمنح الوالدين والأطفال ما يكفي من الاستحقاقات وأطر الضرائب التي تخفف من صافي الالتزامات الضريبية للأمهات العاملات. غير أن السؤال الرئيسي هو ما إذا كانت هذه السياسات جريئة بما يكفي لتغيير الأعراف الاجتماعية والثقافية العميقة الجذور التي تثبط دور المرأة أو تحظره خارج دائرة الأسرة المعيشية.

٤٠ - وفي جنوب شرقي آسيا، بلغ النمو الاقتصادي في عام ٢٠١٥ أدنى مستوياته خلال خمس سنوات. فقد انخفضت صادرات السلع في ظل تباطؤ النمو في الصين، ولكن إنفاق الأسر المعيشية في الاقتصادات الرئيسية قد تناقص أيضا بسبب عوامل داخلية مثل تباطؤ توفير فرص العمل في إندونيسيا وارتفاع مستويات ديون الأسر المعيشية في ماليزيا وتايلاند. وستستفيد توقعات النمو في الأجل القريب من الخطوات التيسيرية المتخذة في مجال السياسة النقدية والحوافز المالية التي استحدثت مؤخرا في الاقتصادات الكبيرة. وستواصل البلدان ذات مستويات الدخل المنخفضة التمتع بالتوسع الاقتصادي القوي نسبيا، وسيتمكن لها بالتالي تضييق الفجوات الإنمائية بين الاقتصادات الحدية والاقتصادات الناشئة في المنطقة دون الإقليمية.

٤١ - وبدأ نفاذ الجماعة الاقتصادية لرابطة أمم جنوب شرق آسيا في عام ٢٠١٥، بهدف تشجيع توحيد السوق وقاعدة الإنتاج في المنطقة دون الإقليمية. ومن شأن تخفيض التعريفات الجمركية على الواردات وتخفيف القيود التي تفرضها الحواجز غير الجمركية أن يتيح فرصة جيدة لبلدان مثل جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وكمبوديا وميانمار لتنويع محركات نموها،

وإن كان من الضروري أيضا إجراء إصلاحات ترمي إلى تحسين بيئة الأعمال التجارية، من أجل اجتذاب مزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر. ولئن كان الاستثمار الأجنبي يساعد على إيجاد المزيد من فرص العمل، فإنه قد لا يؤدي بالضرورة إلى تحسين الإيرادات الحكومية بالقدر المتوقع بسبب اختلاف الإعفاءات والتخفيضات الضريبية المعمول بها. كما تعمل هذه الامتيازات الضريبية على تعقيد الإدارة الضريبية وتؤدي إلى انخفاض درجة الامتثال. وهذا التنافس بين البلدان في المنطقة دون الإقليمية وخارجها في اجتذاب مزيد من الاستثمار الأجنبي عن طريق توفير مزايا ضريبية سخية ليس دائما مما يعزز الرفاهية، وينبغي التصدي له بتعزيز التعاون الإقليمي بشأن المسائل الضريبية.

٤٢ - وبصورة أعم، هناك حاجة إلى إصلاحات ضريبية في خضم البيئات الاقتصادية المتغيرة. فعلى سبيل المثال، يعني تعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي أن الإيرادات المتأتية من الضرائب التجارية تميل إلى الانخفاض، في حين تزداد حركة رأس المال وتزداد صعوبة فرض الضرائب عليه. كما أنه كلما ارتقت البلدان في درجات سلم الدخل، يتزايد الطلب على تحسين الخدمات الاجتماعية العامة والهياكل الأساسية الحضرية في ظل تزايد السكان من الطبقة الوسطى والتوسع الحضري السريع. ومن الأمور البالغة الأهمية لنجاح الإصلاح الضريبي ضرورة زيادة فعالية التنسيق بين الوكالات المعنية، مثل الإدارات في وزارة المالية، ووكالة تشجيع الاستثمار الأجنبي والحكومات المحلية. ومن المهم أيضا زيادة استخدام تكنولوجيا المعلومات في إدارة الضرائب، لا سيما تعزيز قدرتها على المساعدة على زيادة الامتثال الضريبي عن طريق مراجعة الحسابات على أساس المخاطر وتبادل المعلومات مع الأطراف الثالثة.

رابعاً - أهمية تعزيز الإنتاجية

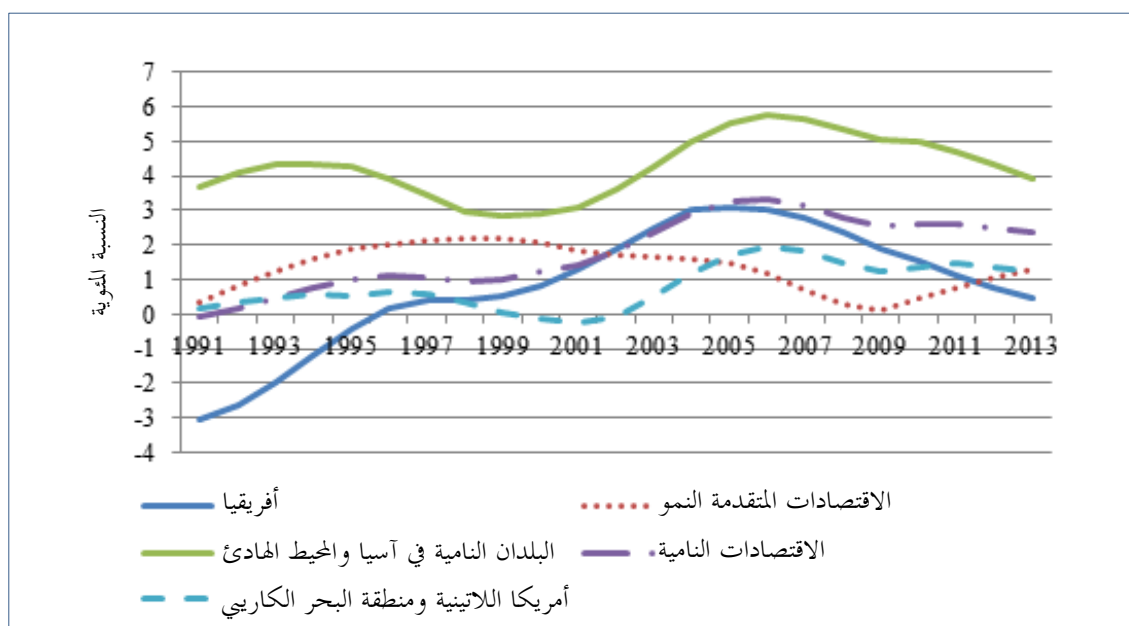
ألف - تحليل الاتجاهات في الإنتاجية

٤٣ - كان دافع النمو الاقتصادي القوي نسبيا في منطقة آسيا والمحيط الهادئ خلال العقود القليلة الماضية يستند في المقام الأول إلى تراكم العوامل؛ أي ازدياد القوة العاملة وازدياد الرصيد الرأسمالي من خلال الاستثمار، بما في ذلك الاستثمار من الخارج. وفي الوقت نفسه، وقعت في جميع أنحاء المنطقة، زيادات كبيرة في الإنتاجية، لا سيما في إنتاجية العمل. والواقع أن نمو إنتاجية العمل في الاقتصادات النامية بمنطقة آسيا والمحيط الهادئ كان أكبر نمو في المناطق النامية من العالم منذ تسعينيات القرن الماضي ويفوق نمو إنتاجية العمل في الاقتصادات المتقدمة النمو بهامش كبير. إلا أنه آخذ في الانخفاض منذ أزمة عام ٢٠٠٨ (انظر الشكل

الثالث). إلا أن الفجوة في مستوى إنتاجية العمل بين البلدان النامية والاقتصادات المتقدمة النمو انخفضت بمقدار النصف تقريبا، حيث كانت إنتاجية العمل في الاقتصادات المتقدمة النمو تفوق الإنتاجية في الاقتصادات النامية بحوالي ١٢ مرة في عام ٢٠١٣ مقابل ٢٤ مرة في عام ١٩٩٠.

الشكل الثالث

اتجاه نمو إنتاجية العمل حسب المنطقة



المصدر: حسابات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، استنادا إلى بيانات مستمدة من قاعدة البيانات الإحصائية الإلكترونية التابعة للجنة وقاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية.

٤٤ - ورغم أن معدلات الإنتاجية الإجمالية للعوامل في منطقة آسيا والمحيط الهادئ أكبر بكثير أيضا من المعدلات المسجلة في مناطق أخرى من العالم، فقد انخفضت هي الأخرى انخفاضاً كبيراً في المنطقة منذ أزمة عام ٢٠٠٨ (انظر الجدول). ومن العوامل التي تفسر جزئياً هذا التباطؤ، "تكديس الأيدي العاملة" وأثره على كفاءة الشركات. فخلال الفترة من عام ٢٠٠٧ إلى عام ٢٠١٣ مثلاً، ظل معدل البطالة في العديد من اقتصادات المنطقة مستقرًا في معظم الحالات، بالمقارنة مع الزيادة الكبيرة التي سجلت في الاقتصادات المتقدمة النمو؛ وغالبا ما يتجلى ارتفاع معدل العمالة في أوقات انخفاض الطلب في انخفاض نمو الإنتاجية.

الجدول

متوسط النمو السنوي في الإنتاجية الإجمالية للعوامل في مختلف المناطق

المناطق	التسعينات	العقد الأول من القرن الحادي والعشرين	٢٠٠٧-٢٠٠٠	٢٠١٤-٢٠٠٨	٢٠١٤-١٩٩٠
الاقتصادات النامية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ	١,٤١	١,٩٣	٢,٧٩	٠,٩٦	١,٧٤
أفريقيا	-٠,٢٨	٠,٨٥	٠,٢٨	١,٤٩	٠,٤٢
أمريكا اللاتينية	٠,٠٢	٠,٠٧	٠,٣٨	-٠,٢٩	٠,٠٥
الاقتصادات المتقدمة النمو	٠,٣٧	٠,٣٢	٠,٦٨	-٠,٠٩	٠,٣٤
الاقتصادات النامية	١,١٦	١,٦٤	٢,٣٢	٠,٨٦	١,٤٦

المصدر: حسابات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، استنادا إلى الجدول العالمي ٨-١ لجامعة بنسلفانيا، الذي يظهر في Robert C. Feenstra, Robert Inklaar and Marcel P. Timmer, "The next generation of the Penn World Table", *American Economic Review*, vol. 105, No. 10 (October 2015). Available from www.rug.nl/research/ggdc/data/pwt/v81/the_next_generation_of_the_penn_world_table.pdf

٤٥ - وتبعث هذه الانخفاضات على القلق لأن لكل من النمو الاقتصادي ونمو الإنتاجية دور حيوي في التنمية. وإذا لم يعالج هذا التباطؤ، فإنه سيزيد من صعوبة التصدي لعدم إنجاز الخطط الإنمائية في المنطقة، مما يشمل (أ) انتشار ٦٣٩ مليون نسمة، أي ما يعادل ثلثي المجموع العالمي من السكان الذين يعيشون في فقر مدقع، من براثن الفقر، (ب) مواجهة التحديات المتبقية في مجالات الصحة والتعليم والمساواة بين الجنسين والعمل اللائق والحصول على مرافق الصرف الصحي ومياه الشرب المأمونة.

٤٦ - ولتعزيز النمو الاقتصادي في ضوء الظروف الاقتصادية العالمية غير المستقرة ولزيادة شموليته واستدامته، ينبغي للمنطقة أن تولي أولوية عليا لحفز الطلب على الصعيدين الوطني والإقليمي. غير أن تعزيز الطلب على الصعيد الوطني يتطلب مستويات أعلى من الإنتاجية وما يتناسب معها من زيادات في الأجور الحقيقية. كما سيسهم تعزيز الإنتاجية في نجاح عدد من أهداف التنمية المستدامة. وسيؤدي الاستثمار في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في الوقت نفسه، إلى تعزيز نمو الإنتاجية، وبالتالي إلى إيجاد حلقة إيجابية بين التنمية المستدامة والإنتاجية والنمو الاقتصادي.

٤٧ - ويمكن تقييم الإنتاجية من حيث المستويات ومن حيث النمو. كما يمكن تحليلها على مستويات مختلفة؛ عبر الشركات أو عبر مختلف القطاعات، أو على نطاق البلد ككل على سبيل المثال. فالبلد الذي يكون مستوى إنتاجيته أعلى من مستوى بلد آخر، يستطيع إنتاج

قدر أكبر من النواتج بنفس الكمية من المدخلات فيكون أقدر نسبيا على المنافسة. وفي مقابل ذلك، فإن البلدان التي يرتفع فيها معدل نمو الإنتاجية تشهد زيادة نسبية في نواتجها أكبر من الزيادات في نواتج البلدان التي تنخفض فيها معدلات نمو الإنتاجية. ومع ذلك، فإن الإنتاجية الصناعية/إنتاجية الصناعة التحويلية في جميع القطاعات، تميل إلى النمو بوتيرة أسرع من وتيرة نمو الإنتاجية الزراعية بسبب عوامل مختلفة، منها التغيير التكنولوجي واقتصادات التكتل ووفورات الحجم.

٤٨ - ومن الجدير بالذكر أنه نظرا لزيادة حصة قطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي، يزداد نمو الإنتاجية الكلية، حيث تنتقل العمالة من قطاع تنخفض فيه الإنتاجية نسبيا (مثل الزراعة) إلى قطاع أكبر إنتاجية (مثل الصناعة التحويلية). ومن ثم، فإن ارتفاع (أو انخفاض) إنتاجية العمل الكلية لا تعني بالضرورة أن المساهمة التي تقدمها قوة العمل القائمة في قطاع معين ترتفع (أو تنخفض). ومن ثم، فإن النمو السريع في إنتاجية العمل الكلية يجب ألا يعتبر بالضرورة مؤشرا إيجابيا للتنمية. ولا بد عندئذ من وضع القيود المرتبطة بهذا النمو في الحسبان. فعلى سبيل المثال، قد لا تنطوي بعض التكنولوجيا المستوردة من البلدان المتقدمة النمو إلا على إمكانيات ضئيلة لاستيعاب العمالة لأنها قد لا تكون ملائمة إلا لظروف البلدان التي تواجه ندرة في اليد العاملة والمرتفعة الدخل فقط. وباستخدام هذه التكنولوجيا، قد يؤدي انخفاض مستويات الطلب على اليد العاملة إلى تباطؤ نمو العمالة. وهكذا، فإن انحياز التكنولوجيا الحديثة للمهارات و/أو سرعة تراكم رأس المال قد يؤدي إلى تخفيض وتيرة استيعاب العمال غير المهرة. ويمكن أن يسهم ذلك في توسع الأنشطة المنخفضة الإنتاجية، لا سيما في القطاع غير الرسمي، بإضعاف الإمكانيات المتبقية لاستيعاب العمالة.

٤٩ - وقد انخفضت حصة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصادات النامية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ على سبيل المثال، بسرعة أكبر من سرعة الانخفاض المقابل له في مجموع العمالة في قطاع الزراعة. وعلى وجه التحديد، انخفضت حصة القيمة المضافة الزراعية بمقدار النصف بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠١٣، من ١٩,١ في المائة عام ١٩٩٠ إلى ٩,٩ في المائة عام ٢٠١٣، في حين انخفضت حصة الزراعة من مجموع العمالة بحوالي ٢٠ نقطة مئوية إلى ٣٦ في المائة من القوة العاملة. وتدل الفجوات الكبيرة بين القيمتين عموما على نمو الاقتصاد بمعدل أسرع نسبيا دون أن يقابل ذلك النمو القدرة على استيعاب الزيادة في القوة العاملة. وفي الواقع، يمكن الإشارة إلى أن عددا كبيرا من البلدان في آسيا والمحيط الهادئ باءت بالفشل في إدماج العمالة الفائضة في بقية الاقتصاد.

باء - تقلص النشاط الصناعي في الاقتصادات النامية

٥٠ - يتحول العديد من بلدان المنطقة من اقتصاد قائم على الزراعة إلى اقتصاد تؤدي فيه الخدمات دوراً رئيسياً، وتتخطى مرحلة الصناعة التحويلية في انتقالها الاقتصادي. وهكذا، ازدادت حصة الخدمات في القيمة المضافة، بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠١٣، بمقدار الربع، فأصبحت تمثل أكثر من ٥٣ في المائة من مجموع القيمة المضافة، في حين ازدادت حصتها من العمالة بنسبة ٦٠ في المائة، فبلغت ٣٧,٦ في المائة من العمالة. وعلاوة على ذلك، كانت مساهمة قطاع الخدمات في نمو إنتاجية العمل في معظم الاقتصادات النامية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، أهم مساهمة. ولم تتجاوز مساهمة الصناعة مساهمة الخدمات إلا في أذربيجان والصين.

٥١ - ويحدث هذا الانتقال إلى الخدمات في مرحلة مبكرة للغاية من التنمية في العديد من بلدان المنطقة، وقد لا يكون مواتياً لتعزيز التنمية. وربما يكون أحد أسباب ذلك هو أن الخدمات ليست بسلع قابلة للتداول على غرار السلع المصنعة؛ وأنها أيضاً لا تظهر بطبيعة الحال نفس الدينامية التكنولوجية، مما يجعلها بالتالي بديلاً ضعيفاً للتصنيع الموجه نحو التصدير. ولهذا، لا بد من إعادة التصنيع وتحفيز نمو الإنتاجية.

٥٢ - ومع أن البلدان التي حققت نجاحاً في التنمية، مثل جمهورية كوريا، قد بلغت ذلك عموماً بفضل التصنيع السريع، فإن ما يبعث على القلق هو أن العديد من الاقتصادات النامية في المنطقة تنصرف بالفعل عن التصنيع. وفي الواقع، فإنه عندما أسهمت الخدمات في نصف ناتج القيمة المضافة في الاقتصادات المتقدمة النمو، ارتفعت فيها مستويات دخل الفرد وسطياً، وبالقيمة الحقيقية، خمسة أضعاف عما هي عليه حالياً في الاقتصادات النامية في المنطقة. وعلاوة على ذلك، فإن التحول نحو اقتصاد قائم على الخدمات قد يزيد بشكل كبير من حدة الضغط النزولي على نمو الإنتاجية في المستقبل لأن الإنتاجية في قطاع الخدمات تقل عادة عن نظيرتها في القطاع الصناعي.

٥٣ - ويتسم كل من زيادة الإنتاجية في الزراعة وتصنيع القطاع الريفي بأهمية خاصة. وقد أدى بقاء نحو أربعة من بين كل عشرة عمال من سكان المناطق الريفية في المنطقة النامية يعملون في الزراعة، وعيش ما نسبته ٥٥ في المائة من سكان المنطقة النامية في مناطق ريفية إلى جعل دور الزراعة حيويًا لتعزيز الطلب المحلي. وبالإضافة إلى ذلك، يعد قطاع الزراعة هاماً لأنه يوفر أساساً هاماً للعديد من الأنشطة الأخرى، بما فيها التصنيع. فعلى سبيل المثال، تسهم الأغذية والمشروبات والتبغ في العديد من الاقتصادات، بما فيها باكستان وإندونيسيا والفلبين وفيت نام، بنسبة تتراوح من ٢٠ إلى ٣٠ في المائة من إجمالي القيمة المضافة

في قطاع التصنيع. وفي نيبال، تزيد المساهمة عن ثلث مجموع القيمة المضافة في الصناعة التحويلية وتصل في فيجي إلى زهاء نصف هذا المجموع. ويمكن لزيادة إنتاجية العمالة في الزراعة بالتالي أن تحقق إيرادات مرتفعة في القطاع الريفي، مما يسهم في تعزيز الطلب المحلي وفي إعادة تصنيع الاقتصادات.

جيم - العلاقة بين الإنتاجية وأهداف التنمية المستدامة

٥٤ - توفر أهداف التنمية المستدامة فرصة سانحة لتعزيز الإنتاجية. وفي الوقت نفسه، يوفر التركيز على الإنتاجية إطاراً شاملاً للبلدان تتناول من خلاله مسألة تحقيق عدد من الأهداف، ومن ثم إيجاد حلقة فعالة تربط بين الأهداف والإنتاجية. ولكن لا بد من الإقرار بأن النمو القائم على الإنتاجية في مرحلة مبكرة من التنمية قد لا يتواءم مع فرص العمل اللائق وزيادة الأجور.

٥٥ - ولا بد من أن تمثل زيادة الإنتاجية الزراعية محور التركيز لإنهاء الفقر (الهدف ١)، والقضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي (الهدف ٢). وتسهم زيادة الإنتاجية، ولا سيما في القطاع الزراعي، في الحد من الفقر بشكل مباشر، وذلك من خلال التأثير إيجاباً على إيرادات الأسر المعيشية الريفية المتأثرة من الأنشطة الزراعية وغير الزراعية. وتشير التقديرات إلى أن زيادة الإنتاجية الزراعية بصورة متواضعة نسبياً خلال الفترة الممتدة من عام ٢٠١٦ إلى عام ٢٠٣٠ من شأنها أن تنتشل ١١٠ ملايين شخص آخر من براثن الفقر في البلدان النامية في المنطقة. ويحد نمو الإنتاجية الزراعية أيضاً من انعدام الأمن الغذائي للأسر المعيشية الفقيرة بينما تصبح إيرادات الأسر المعيشية أقرب إلى الارتباط إيجابياً بإنتاج العامل الواحد في الزراعة. كما ستساهم زيادة الإنتاجية الزراعية في انخفاض أسعار المواد الغذائية، مما يعزز بالتالي الأمن الغذائي، ويفضي إلى تحقيق زيادة في الاستهلاك الحقيقي، وهو أمر يعود بالنفع تحديداً على الأسر المعيشية الفقيرة.

٥٦ - ومن شأن الجهود الرامية إلى القضاء على الفقر، ولا سيما في القطاع الريفي، وتلك الرامية إلى بلوغ الهدف ١، وإلى بلوغ مستويات أعلى من الإنتاجية في الزراعة وضمان ما يرتبط بها من ارتفاع الإيرادات في القطاع الريفي، أن تعزز تنمية القطاع الريفي وتشجع التصنيع (الهدف ٩). وبما أن بلوغ مستويات أعلى من الإنتاجية في الزراعة سيحرر العمال من هذا القطاع مما يسمح لهم بالعمل في القطاع غير الزراعي، فإنه سيجدر النظر في وضع استراتيجية إنمائية أوسع نطاقاً. ومن شأن التركيز على استيعاب دفع العمالة خارج قطاع الزراعة أن يتيح الفرصة للمضي قدماً نحو تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق

لجميع من أجل تحقيق نمو اقتصادي مستدام وجامع (المهدف ٨). ويمكن على وجه الخصوص، تصنيع الريف بإقامة صناعات صغيرة، من خلال التشجيع على إحداث تغيير هيكل يلي سلسلة من الخدمات الصناعية والزراعية. وستصبح أيضا الشركات في قطاعي الصناعة والخدمات قادرة على الاستفادة من الطلب الإضافي الناجم عن انخفاض عدد الفقراء، وعن ارتفاع الدخل في المناطق الريفية.

٥٧ - كما سيتطلب استيعاب مسألة دفع العمالة خارج قطاع الزراعة توفير المزيد من التدريب، ولا سيما لذوي المهارات المتدنية، وتحديدًا في ضوء التحيز للمهارات في التكنولوجيا الحديثة، التي تحد من نطاق استيعاب فائض العمالة غير الماهرة. ولذلك، لا بد من إيجاد آليات تكفل إمكانية حصول السكان على التعليم الجيد والتعلم مدى الحياة (المهدف ٤)، لا سيما إذا كان يتعين توفير العمالة الكاملة والمنتجة. وعلاوة على ذلك، لا بد من إصلاح نظام التعليم حتى تصبح مهارات العمال هامة لإطار التصنيع وتحافظ على أهميتها له. ويتطلب هذا الأمر التأكيد على توفر التعليم الجيد للابتكار والإنتاجية مدى الحياة.

٥٨ - ويمكن أيضاً أن ينجم عن التصدي لتغير المناخ وآثاره (المهدف ١٣) أثر مفيد في نمو الإنتاجية، ولا سيما الإنتاجية في القطاع الزراعي. ويجدر التنويه بأن زيادة الإنتاجية عموماً تعتبر في الغالب بمثابة شاغل اقتصادي. وبطبيعة الحال، يولى اهتمام قليل لكفاءة النظام الاقتصادي من حيث كثافة استخدام الموارد، ولا سيما الطاقة، وللتدهور البيئي المواقب لذلك. والاستراتيجية الإنمائية السائدة حالياً تفضل نهج "تحقيق النمو الآن، وتنظيف آثاره فيما بعد" دون تقييم التكاليف الاقتصادية - الاجتماعية والبيئية الهامة؛ وغالباً ما تكون أكثر فئات المجتمع ضعفاً هي التي تتحمل التكاليف. وتغير المناخ الناجم عن هذا النهج يؤثر سلباً على نمو الإنتاجية، مما يدل على الحاجة إلى إجراء تغيير في الاستراتيجية الإنمائية.

دال - السياسات الرامية إلى زيادة الإنتاجية

٥٩ - بالنظر إلى الاتجاه التنافسي في نمو الإنتاجية وعلاقته بأهداف التنمية المستدامة، فإن البلدان في المنطقة ستستفيد من التركيز على السياسات التي تعزز نمو الإنتاجية وتقاسم مكاسبها. ومن شأن ذلك أن ييسر بلوغ الأهداف وتحسين آفاق النمو الاقتصادي. وبالإضافة إلى ذلك، قد تتمكن البلدان، عبر تسريع وتيرة نمو الإنتاجية الذي تدعمه الزيادات في الأجور الحقيقية، من تحفيز الانتقال إلى نموذج للنمو يكون فيه للعوامل المحلية والإقليمية دور أكبر نسبياً من غيره في حفز الطلب. وبالتالي، فإن بوسع الاقتصادات، بالتركيز على السياسات التي ترفع الإنتاجية، أن تزيد من العرض الإجمالي وكذلك الطلب الإجمالي بينما تعمل على تحسين رفاه مجتمعاتها.

٦٠ - وسيكون لتعزيز الإنتاجية الزراعية وتصنيع القطاع الريفي دور رئيسي في تعزيز الطلب المحلي، ويتعين أن يكون ذلك في صلب الجهود التي تبذلها الحكومات. وبالإضافة إلى تحفيز النمو الاقتصادي، سيسهم هذا الأمر في تحقيق الإنصاف والاستقرار السياسي. وتشمل سبل تعزيز دور القطاع الريفي وزيادة الإنتاجية الزراعية تنويع المحاصيل عالية القيمة، مع التركيز على الجودة والمعايير، وتطوير الهياكل الأساسية في الريف مثل الطرق، والري، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتعزيز الاستثمار في البحث والتطوير.

٦١ - ومع أن إعادة توزيع اليد العاملة ورأس المال بين مختلف القطاعات لا يؤدي دوراً هاماً في نمو إنتاجية العمالة، فإن مسألة الفائض الكبير من العمالة في الزراعة لا يمكن حلها ضمن حدود الزراعة وحدها. ولذلك، فإن من الضروري أن يكون هناك استراتيجيات وسياسات ملائمة تعمل على استيعاب دفع العمالة خارج القطاع الزراعي وتمكن من تسريع نمو الإنتاجية. وتشمل هذه السياسات تنمية القطاع غير الزراعي عبر تعزيز التصنيع في المناطق الريفية من خلال الصناعات الصغيرة. ويمكن لهذا الأمر أن يعزز الصلات بين القطاع الزراعي والقطاعات غير الزراعية، وأن يؤدي إلى نشوء صلات روابط بين العوامل الخلفية والأمامية وبين الإنتاج والاستهلاك ضمن قطاع الزراعة وبين قطاع الزراعة والقطاعات غير الزراعية.

٦٢ - ومن المهم الإشارة إلى أنه ينبغي أن تعمل سياسات الحكومات على تيسير هذه التحركات بالاحتفاظ بالعمال لجعلهم أكثر قابلية للتوظيف (وهو ما يتجلى مثلاً من خلال تدريب المزارعين على تشغيل الآلات، وتدريب العمال الصناعيين على تحسين الخدمات التقنية في المناطق الريفية) ومنح الحوافز المالية على أساس الإنتاجية لتشجيع هذه التحركات (وذلك مثلاً عبر ربط المكاسب في الإنتاجية بالأجور على نحو أوثق).

٦٣ - ويعد تعزيز البحث والتطوير أمراً هاماً لتعزيز المهارات في القوة العاملة. ومع أن النفقات المخصصة للبحث والتطوير في المنطقة النامية قد تضاغت منذ نهاية تسعينات القرن الماضي، مسجلةً بذلك نسبة ١,٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، فإنها ما زالت متأخرة عن المناطق المتقدمة النمو بهامش كبير. والسبيل الآخر هو توسيع نطاق كل من التعليم الجامعي الأولي والتعليم الفني وتعزيز المدارس المهنية. وفي الواقع، يكمن التناقض من جهة، في التصنيفات الضعيفة نسبياً التي حصل عليها بعض اقتصادات المنطقة بموجب برنامج التقييم الدولي للطلبة التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي*، ومن جهة أخرى، في أن

* الهدف من برنامج التقييم الدولي للطلبة هو تقييم جودة النظم المدرسية وإنصافها وكفاءتها من أجل تقييم قدرة النظم التعليمية على تزويد الشباب بالمعارف والمهارات الأساسية التي تعد ضرورية للمشاركة الكاملة في المجتمعات الحديثة.

الاقتصادات النامية التي تسجل أعلى إنتاجية للعمالة في المنطقة (جمهورية كوريا؛ وسنغافورة؛ والصين؛ وهونغ كونغ) تحتل أيضاً أعلى مرتبة في البرنامج تبرز أهمية التعليم في توفير المهارات اللازمة لتطبيق التكنولوجيات الحالية فضلاً عن استيعاب التكنولوجيات الجديدة وتكييفها وتطويرها.

٦٤ - وفيما يتعلق بالحاجة إلى زيادة الإنتاجية في القطاع الصناعي، لا بد من المفاضلة بين توفير الحوافز الضريبية والحاجة إلى جمع المزيد من الإيرادات الضريبية لتعزيز التنمية. ومع ذلك، فإن تشجيع الشركات على الابتكار والاضطلاع بأنشطة البحث والتطوير من خلال الحوافز الضريبية والفوائد المالية التي ترمي إلى زيادة إنتاج الصناعة (ولا سيما التصنيع) يمكن أن يؤدي إلى إنتاج يتسم بالمزيد من الكفاءة ويعد تنافسياً وحديثاً من الناحية التكنولوجية. والبرامج الهادفة إلى الارتقاء بمهارات القوى العاملة، والبرامج المتعلقة بالهياكل الأساسية التي لا تشير إلى الهياكل المادية فحسب، وإنما أيضاً إلى الهياكل المالية والاجتماعية، والجهود الرامية إلى تحسين إمكانية الاستفادة من مشاريع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات هي من بين المبادرات التي من شأنها أن تزيد إنتاجية الصناعة، وأن تعزز في الوقت ذاته الآثار الجانبية المتصلة بالاستثمار الأجنبي المباشر.

٦٥ - وأخيراً، فإنه لا بد من تمرير الزيادات في إنتاجية العمل إلى العمال. ومن أجل كفالة تمكن الاقتصادات في المنطقة من الانتقال إلى نموذج إنمائي يؤدي فيه الطلب المحلي والإقليمي دوراً كبيراً، من الضروري عكس اتجاه الانخفاض في حصة دخل العمل من الناتج الكلي. وسيطلب هذا الأمر ربط المكاسب في إنتاجية العمل على نحو أوثق بمكاسب متناسبة في مستويات الأجور. وللقيام بذلك، تستطيع الحكومات تعزيز البيئة المواتية للتفاوض الجماعي في المنطقة. ويمكن أيضاً اعتبار تحديد الحدود الدنيا للأجور بمثابة أداة هامة من أدوات السياسة العامة لكفالة زيادة مستويات الأجور. ومن شأن تدابير الحماية الاجتماعية (بما فيها التأمين ضد البطالة والمعاشات التقاعدية) أن تعزز الطلب المحلي، وأن تتيح المجال لعملية أكثر سلاسة لإعادة توزيع العمال بين القطاعات.